

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1986 إلى 2018

THE IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) ON STANDARD RECORD FOR -ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA THE PERIOD FROM 1986 TO 2018

بلال مرابط
جامعة الجزائر3, الجزائر
Merabetbilal101@gmail.com

Date Soumission : 2018-12-24	Date Acceptation : 2019-05-30	Date Publication :2019-06-02
------------------------------	-------------------------------	------------------------------

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1986-2018، وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج الداخلي الخام في المدى القصير. نتيجة طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الحركية العالية لرأس المال الدولي.

الكلمات الرئيسية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

Abstract :

This study aims to analyze and measure the impact of FDI inflows in Algeria on economic growth through the application of self-regression radiation model VAR during the period 1986-2018, the study concluded that there is no causal link in both directions between FDI and gross domestic output in the range Short. As a result of the nature of the national economy, which relies heavily on the hydrocarbon sector as a major source of national income and foreign exchange, and the lack of diversity of economic activity and the structure of exports on the one hand and to double the capacity of the national economy on the other hand, in addition to the high mobility of international capital.

Keywords : FDI, Economic Growth, Gross Domestic Product, Self-Regression Model.

1- مقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي اليوم من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام في مختلف الدول، حيث أصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات سواء المحلية أم الأجنبية منها يمثل جانبا مهما ضمن السياسات الاقتصادية لجميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول النامية منها. لما لهذا الاستثمار من أهمية ودور كبيرين في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص التوظيف وتحسين استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر تسعى الكثير من الدول إلى توفير مناخ الاستثمار الملائم له خاصة في ظل التحديات المتمثلة في ضرورة تكيفه مع التطورات العالمية الراهنة بدءا بالعولمة وظهور المنظمة العالمية للتجارة وانتشار التكتلات الإقليمية وانتهاء بالأزمة العالمية الراهنة والحراك الشعبي اللذين ألقيا بظلالهما على كثير من الاقتصاديات،

ولمجاراة هذه التطورات قامت الكثير من الدول العربية بإصلاحات اقتصادية وإتباع سياسات اقتصادية ملائمة، واستخدام العديد من الحوافز إضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية وتهيئة الإطار المؤسسي لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى غرار الدول النامية أبدت الجزائر رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم له، والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني إضافة إلى سن القوانين والتشريعات المحفزة، والمشاركة في الفعاليات الترويجية وكل هذا إيماناً بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة النمو الاقتصادي. انطلاقاً مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

في محاولة منا للإجابة عن هذه الإشكالية، وتحقيقاً لأهدافنا المتمثلة في استخراج العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، واعتماداً على مبادئ المنهجين الوصفي والتحليلي رأينا أنه من المناسب تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام تسبقها مقدمة وتليها خاتمة: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر؛ الدراسة القياسية.

2- الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

2-1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

تعد عملية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إحدى السمات الرئيسية لظاهرة العولمة، بالإضافة إلى كونها مصدراً مهماً من مصادر التمويل الخارجي اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة كمصطلح، إلا أنها كمفهوم تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وقد تحدث عنها الاقتصاديون الأوائل على أنها حركة رأس المال. كان يطلق على حركة رأس المال بالاستثمار الدولي حتى عام (1930) حيث ورد ذكر الاستثمار المباشر. وبقي الخلط بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) لغاية عام (1968) حيث تم الفصل بين المفهومين. فالاستثمارات المباشرة تطلق على كل الاستثمارات الأجنبية التي لا تؤثر في الأسواق المالية وهي استثمارات شركات مسجلة في الدولة الأم وتعمل في الخارج.

أما مفهوم الاستثمار المحفظي فقد أطلق أول مرة من قبل (ماتيو سايمون) عام (1967) إذ ركز وأعطى اهتماماً خاصاً للشركات الأم التي تمارس نشاطها خارج الحدود، وميزها عن الشركات الوطنية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في الدولة الأم ولها نشاطات إنتاجية في الخارج. ويتضمن كل أنواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض وجميع أنواع الأسهم (سرمد، 2002، ص 245-247). وبذلك نستطيع التمييز بين نوعين مختلفين من الاستثمار الأجنبي وهما:

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (Foreign Direct Investment) والاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) (FPI) (Foreign portfolio Investment).

وتتباين دوافع البلدان في جذب أي نوع من أنواع هذه الاستثمارات، ويرجع هذا التباين إلى عدة عوامل منها ما يتعلق باختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات مثل حجمها ومدى درجة دولية نشاطها وعدد الأسواق العالمية التي تقدم خدماتها لها، أو إلى الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنتائج التي ترجو تحقيقها من وراء الاستثمار الأجنبي، هذا بالإضافة إلى الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركة وعوامل ترتبط بالأرباح والتكاليف وغيرها...

2-1-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أم تحويلية أم إنتاجية أم زراعية أم خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات (الجبوري، 2014، ص 32).

كما عرّف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد

يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطينون أو أجنب (UNCTAD, 1999, p 456). وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.F) الاستثمار الأجنبي بأنه (مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة) (UNCTAD, 2004, p 345).

ونستطيع التوصل إلى تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو للتوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف. وكتعريف شامل فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل التوظيفات المالية في الأصول الثابتة.

2-1-2 أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتعد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر لتتوقف على عدة عوامل منها ما يتعلق بالملكية، ومنها ما يتعلق بالرقابة، ومنها ما يتعلق بعملية نقل التكنولوجيا.

2-1-1-2 الاستثمار المشترك: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة أو الخبرة، وبراءات الاختراع أو العلامة التجارية... الخ. (أبو قحف، 2008، ص 48).

2-2-1-2 الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يعني هذا النوع من الاستثمار

احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته (هدروق، 2004، ص 86).

2-2-1-3 مشروعات أو عمليات التصنيع: يمكن أن تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتوجا نهائيا.

2-2-1-4 الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية من خلال إنشاء مناطق جذابة للاستثمار الأجنبي تستفيد المشاريع الاستثمارية فيها من مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات وتعمل من خلال قوانين خاصة منظمة لها (عبد المطلب، 2008، ص 185).

2-1-3 مزايا وسلبات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية، لإدراكها للمزايا التي يمكن أن تجنيها من هذا النوع والمتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها ويمكن توضيحها فيما يلي (مصباح، 2006، ص 90):

2-1-3-1 مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا للتمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية خاصة محدودة الدخل من مصادر طبيعية واقتصادية؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية بمختلف جوانبها اقتصادية كانت أم اجتماعية من أهمها تقليص حجم البطالة؛
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسين الاستثمار المحلي وخلق روح المنافسة بين الشركات المحلية؛
- زيادة الإنتاج الموجه للتصدير وتلبية احتياجات السوق وفتح أسواق محلية جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري.

2-3-1-2 عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- هيمنة المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في البلد المضيف؛
- زيادة البطالة في البلد المضيف للاستخدام المفرط للتكنولوجيا في العمليات الاستثمارية الأجنبية؛

- الاصطدام بين الثقافات والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف قد تؤدي إلى تسويق خاطئ لبعض المنتجات؛
- التهرب الضريبي وتهريب رؤوس الأموال المحلية عن طريق أرباح في المدى الطويل من خلال المشاريع الاستثمارية.

2-2 مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد أهم الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، البحث العلمي، الصحة والتعليم... وبالتالي أصبحت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفير هذا المناخ المؤثر.

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي Economic Growth "يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن" (عجمية وآخرون، 2006، ص 73)، واستنادا لهذا التعريف فإن معدل النمو لابد من أن يفوق معدل النمو السكاني، وإلا فإن تساوي معدل نمو إجمالي الناتج المحلي مع معدل نمو السكان يعني بالضرورة عدم وجود أي زيادة في نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث يبقى ثابتا، وعليه فإن النمو الاقتصادي يعبر عن معدل نمو الدخل الكلي مقابل معدل النمو السكاني - هذا من جهة- ومن جهة أخرى فإن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، حيث يشير الدخل النقدي إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة)، أما الدخل الحقيقي فيعني زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله القومي مما يؤدي إلى كون معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي- معدل التضخم. من خلال التعريف السابق تجدر الإشارة أيضا إلى نقطة جوهرية أخرى والتي تشكل المنعرج الحقيقي لمفهوم هو غاية في الأهمية يتعلق بمدى استمرارية الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، بمعنى أنه يجب مراعاة أن النمو المحقق يتسم بالديمومة في الأجل الطويل وليس أنيا عابرا يزول بزوال الأسباب المحدثة له. إن النمو الاقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية، يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار (ميهوب، 2017، ص 26).

إذا فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. وهو يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يعرف Simon Kuzent الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها" (خشيب، 2018، ص 5)، من خلال التعريف نميز بين السمات التالية:

- التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي النمو المستدام وليس العابر؛

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

يمكن التمييز بين شكلين رئيسيين للنمو الاقتصادي هما النمو الموسع la Croissance Intensive والنمو المكثف la Croissance Extensive حيث يشير النمو الاقتصادي الموسع إلى الارتفاع الكمي، لوسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال)، ويكون مفضلا إذا تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة النمو في عوامل الإنتاج - هذا من جهة-ومن جهة أخرى أن يكون في حدود الطاقة

الاستيعابية للاقتصاد الوطني (أي هو ذلك القدر من الاستثمارات الذي يتوافق مع تلك الطاقة)، وتتوقف القدرة الاستيعابية لاقتصاد ما على عوامل عدة منها (ميهوب، 2017، ص 29):

- مدى توافر القوى العاملة الكفوة.
- معدل العائد المفروض.
- حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- القدرة الإدارية والتكنولوجية.
- كفاءة القطاع العام والجهاز الإداري للدولة.
- قدرات السكان التنظيمية.

ومن الجدير بالذكر أن تجاوز الاستثمارات المعتمدة لمقدرة المؤسسات المحلية على الإنجاز سينعكس إيجابا على المؤسسات الأجنبية الكبرى لكون طاقتها الاستيعابية كبيرة، أو أن يتم الاعتماد على القدرات المحلية المحدودة وهو ما يتسبب في تجاوز الإنجاز للأجل المحددة وما ينجر عنه من إعادة تقييم لهذه الاستثمارات وبالتالي تضخيم في حجمها.

ويشير النمو الاقتصادي المكثف إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال والعمل باستخدام نفس الكميات من وسائل الإنتاج، ولكن وحتى يكون النمو المكثف مفضلا يجب أن تتجاوز نسبة نمو الإنتاج نسبة النمو في الطلب الكلي الفعال المتزايد والناجم بالأساس عن ارتفاع معدل نمو حجم السكان، وهو ما ينعكس فيشكل ارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

في المدى الطويل فإنه لا يمكن الاعتماد على النمو المكثف فقط حيث أن الطاقة الإنتاجية لا بد وأن تصل إلى حدودها القصوى ومع استمرار الزيادة السكانية لا بد من توسيع في القدرات الإنتاجية الوطنية، وهو ما يتطلب المزج بين النمو التوسعي والنمو المكثف.

3- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

منذ تسعينات القرن الماضي والجزائر تعمل على وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات التي تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية المستدامة، وبما يتلاءم مع تنافسية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3-1 تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1986_2018 وتحليلها بالنسبة للنمو الاقتصادي، حيث القيم مقدره بالدولار الأمريكي بالأسعار الجارية وهو ما يوضحه الجدول رقم 01.

الجدول رقم (01): أداء الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالنمو الاقتصادي في الجزائر
: (2018_1986)

الوحدة : بالمليون دولار أمريكي

YEAR	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
FDI	5,32	3,71	13,02	12,09	40	80	30
GDP	62922,8039	64333,5783	58655,4192	55344,4769	61751,376	46565,0032	49105,5536
YEAR	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
FDI	0,001	0,001	0,001	270	260	606,6	291,6
GDP	50846,9303	42330,7111	41971,4884	46836,2905	48068,457	48079,008	48531,0318
YEAR	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
FDI	280,1	1113,10554	1065	637,881239	881,851385	1145,33871	1888,16549
GDP	54666,8969	55056,7331	56819,2109	67863,8516	85332,5178	103198,216	117027,278

YEAR	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
FDI	1743,33076	2631,71126	2753,7551	2301,22592	2580,35402	1499,4208	1684
GDP	134977,088	171000,692	137211,008	161207,305	200013,097	209047,479	209783,498
YEAR	2014	2015	2016	2017	2018	/	/
FDI	1506,73344	-584	1546	1203	1546	/	/
GDP	213809,978	165874,276	159049,145	199367.413	150 264,6	/	/

المصدر: تقرير البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن الجزائر حققت مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 1986_2018، فقد قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار 1993 بهدف تحفيز واستقطاب الاستثمار الأجنبي مع تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز المالية والجبائية للمستثمرين، وقد تم تعديل هذا القانون سنة 2001 وذلك لفتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

والملاحظ للجدول أن فترة 1986-1992 تميزت بتحسن ملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على غرار سنة 1987 كان هناك تراجع لهذه التدفقات وذلك بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986، كما يمكن توضيح ذلك من خلال تراجع الناتج الداخلي الخام وذلك لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات. أما سنة 1991 فشهدت نموا بنسبة 100% للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر نتيجة تحسن أسعار المحروقات والتركيز على الاستثمار في هذا القطاع، ليتراجع بعد ذلك في سنة 1992 بسبب عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر مع بداية العشرية السوداء. والملاحظ كذلك أن فترة 1993-1995 تميزت بغياب شبه كامل للاستثمارات الأجنبية ويرجع ذلك للوضع السياسي والاقتصادي التي مرت بها الجزائر آنذاك وهي تقاوم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي وكذلك تدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتميزت سنة 1996 بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت كلها إلى قطاع المحروقات وظلت الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى على عكس الدول المجاورة لها وهذا ما جعل هذه التدفقات تنمو بنسبة تفوق 100% سنة 1998.

أما فترة 1997-2005 فقد اتسمت بالتذبذب نوعا ما في تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر، حيث حققت سنة 2005 أعلى قيمة لها قدرت بـ 1145 مليون دولار أمريكي أي بتغير سنوي بلغ 23% مقارنة بسنة 2004، أما أدنى قيمة لها فكانت سنة 1997 بـ 260 مليون دولار أمريكي، وبانخفاض قدر بـ 10 مليون دولار أمريكي بالنسبة لسنة 1996 أي بتغير -4%. وكانت أكبر زيادة مئوية عرفتها هذه التدفقات الواردة للجزائر سنة 2001 بلغت تقريبا 300% مقارنة بسنة 2000 وبحجم 1113 مليون دولار أمريكي. وبالموازاة نلاحظ أن حجم الناتج الداخلي الخام عرف اتجاها تصاعديا خلال نفس الفترة، حيث تضاعف إلى أكثر من 100% إذا ما قارناه بين عامي 1997 و2005، فانتقل من 48079 إلى 103198 مليون دولار أمريكي. وهذا ما نفسره بالارتفاع المستمر لأسعار البترول خلال الفترة وكذلك دخول شركات أجنبية للجزائر (خاصة في قطاع الخدمات) وخصخصة بعض الشركات المحلية مثل مركب الحجار لصالح شركة إسبات ESPAT الهندية، كما قد فسر ذلك بزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال TOTAL وبارتاكس PARTEX الفرنسيين اللتين قدر حجم استثمارتهما بـ 1436 مليار أورو، بالإضافة إلى ذلك فرض بنك الجزائر على البنوك رفع رأسمالها وهو ما أدى إلى زيادة رأسمال البنوك الأجنبية مما رفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة. أما بالنسبة للفترة 2006-2011 الملاحظ فيها أن إجمالي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الجزائر في ارتفاع مستمر بحوالي 3 أضعاف الإجمالي لها في الفترة السابقة، حيث سجلت سنة 2009 أعلى حجم لهذه التدفقات بقيمة 2754 مليون دولار أمريكي. كما سجلت سنة 2010 انخفاضا في حجم التدفقات مقارنة بالسنة التي سبقتها بنسبة 18% نتيجة تراجع الاستثمارات الدولية من جراء الأزمة المالية العالمية 2008. أما بالنسبة لحجم الناتج الداخلي الخام فهو كذلك حقق ارتفاعا إيجابيا في نفس الفترة على غرار سنة 2009 التي شهد فيها تراجعا بقيمة 34000 مليون دولار أمريكي تقريبا نتيجة تراجع الطلب الدولي على المحروقات وخاصة من طرف الولايات

المتحدة الأمريكية. شهدت سنة 2012 انخفاضا كبيرا للتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بنسبة تفوق 40% عن سنة 2011، نتيجة تراجع التدفقات الاستثمارية العالمية وكذلك بداية تطبيق قاعدة 49/51 والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع. على الرغم من انخفاض الحجم السنوي للتدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة السابقة، إلا أنه أخذ اتجاها تصاعديا متذبذبا ما بين 1684 و1506 مليون دولار أمريكي بعد سنة 2012 (في السنوات 2013، 2014، 2016، 2018). وشهدت سنة 2015 تراجعا ملموسا حيث سجلت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لأول مرة تدفقا سلبيا خلال الفترة المدروسة ولثاني مرة بعد الاستقلال الجزائري (في سنة 1982 سجلت تدفقا سلبيا بـ 53.57 مليون دولار أمريكي) بـ 584 مليون دولار أمريكي، أي أن هذه الاستثمارات عرفت انكماشاً خلال هذه السنة وهو راجع "حسب الأونكتاد" إلى دخول قطاع الطاقة في أزمة وغياب البدائل التي تساعد على رفع حجم هذه الاستثمارات، وكذلك الأوضاع الأمنية التي حصلت في بعض الدول المجاورة للجزائر جعل المستثمرين متخوفين من الاستثمار في البلدان العربية. بالنسبة للنتائج الداخلي الخام هو كذلك عرف تذبذبا موازيا لتذبذبات الاستثمار.

3-2 الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية خاصة في الدول النامية التي ترى فيه مصدر تمويل خارجي بدلا من الاستدانة الخارجية، وبالتالي فقد اعتمدت الجزائر العديد من البرامج التي تعزز من خلالها فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز هذه الاستثمارات التي تهدف من خلالها إلى تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

وضمن هذا الإطار فقد عملت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي على إعادة هيكلة اقتصادها تماشيا مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية، ومع مطلع الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر حزمة من السياسات المتعددة الجوانب ضمن إطار ما يسمى ببرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث هدفت هذه البرامج إلى تعزيز التنمية المستدامة وتدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد مبلغ ضخم خلال الفترة 2001-2015 قدر بـ 432 مليار دولار. وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر له علاقة كبيرة بتحديات التنمية المستدامة في عدة مؤشرات اقتصادية من بينها النمو الاقتصادي. تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشد حساسية لمعدلات النمو في البلد المضيف فمعدلات النمو الحقيقية المرتفعة تشكل الأرضية والمناخ المناسبين للاستثمار الأجنبي، لقد تميز معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بتذبذب نوعا ما إذ في نهاية التسعينيات كانت وتيرة النمو بطيئة لكن سرعان ما بدا في ارتفاع انطلاقا من سنة 1995 بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر من جهة وانتعاش أسعار النفط العالمية.

كما انه يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن هناك ارتباطا بين الناتج الداخلي الخام وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الجزائر، ولفهم هذه العلاقة، قمنا بدراسة قياسية من واقع بيانات من الاقتصاد الجزائري.

4- الدراسة القياسية:

الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم وتحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والناتج المحلي الخام (GDP)، أي إيجاد العلاقة التجريبية بينهما في الجزائر من خلال النمذجة القياسية. حتى نتمكن من تقدير العلاقة بين المتغيرين اعتمدنا على سلسلة زمنية تمتد من 1986 إلى 2018 وتم اختيار كل من المتغيرين باستعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) الذي يتيح دراسة تحليل آثار كل متغير على الآخر، من خلال أداتين:

1- تحليل وظائف الاستجابة النبضية، مما يجعل من الممكن قياس تأثير الصدمة على المتغيرين ويساعد أيضا على تحديد أوقات الاستجابة لكل متغير يتبع صدمة على المتغير الآخر.

2- تحليل تباين خطأ التنبؤ لكل متغير بواسطة المتغير الآخر للنموذج. سيكون هذا النهج مفيدا لقياس التفاعلات بين المتغيرين المختلفين.

يسمح اختبار السببية لـ GRANGER تحديد وترتيب المتغيرين في نموذج VAR وذلك بتصنيفها وترتيبها من الأكثر استقلالية (أقل تبعية) إلى أقل استقلالية (أكثر تبعية)، كما تم أخذ النظرية الاقتصادية بعين الاعتبار، وبالتالي فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على الناتج الداخلي الخام. أي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هي المتغير المستقل والناتج المحلي الخام (GDP) هو المتغير التابع. في الخطوة الأولى، تم تحديد تكامل المتغيرين بواسطة اختبارات ديكي فولر (DF) DICKEY ET FULLER (DF) لتحويل عدم استقرارية المتغيرين على جِدّة عن طريق التمايز، ثم الاستقرارية الكلية من خلال نموذج VAR، مع أخذ بعين الاعتبار عدد التأخيرات الأمثل باستعمال مؤشري AKAIKE و SCHWARZ، تستخدم نماذج VAR في تحليل الارتباطات المتبادلة INTRRELATION بين السلاسل الزمنية وكذلك الآثار الديناميكية DYNAMICIMPACTS للحدود العشوائية، أي التجديدات INNOVATIONS، على متغيرات النموذج. وتصاغ نماذج VAR على العموم بالشكل التالي، وسنقتصر هنا على حالة نموذج VAR من الدرجة الأولى (james, 1994, p 258) :

$$Y_{KT} = C_{K0} + \alpha_{K1} Y_{K,T-1} + \alpha_{K2} Y_{K,T-2} + \dots + \alpha_{KP} Y_{K,T-P} + \epsilon_{KT}$$

1-4 اختبار استقراره متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة Unit Root Test) :

المعينة الأولية للمنحنين الزميين fdi و gdp تظهر تذبذبات توحي مبدئيا بعدم استقرارية السلسلتين، كذلك منحنى الارتباط الذاتي CORRELOGRAM يوضح عدم استقراريتهما، مما يستدعي توضيحا أدق من خلال اختبار ديكي فولر. يتم إجراء اختبار الاستقرارية (من ناحية الجذر الأحادي) من خلال اختبار ديكي فولر المطور ADF، ومن أجل تحديد أثر المتغير المفسر (المستقل) على المتغير التابع لابد من تحديد مدى استقرارية السلاسل وفق اختبار ADF والجدول رقم (02) يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة لإستقرارية السلاسل الزمنية (ADF)

اختبار ديكي فولر الموسع ADF							
المتغير	اختبار المستوى بقاطع	اختبار المستوى بقاطع واتجاه عام	اختبار المستوى بدون قاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقاطع	اختبار الفروق الأولى بقاطع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بدون قاطع واتجاه عام	درجة التكامل I(D)
lfdi	-1.169472 (0.6710)	-3.292206 (0.0925)	-0.301984 (0.5667)	-4.893388 (0.0006)	-4.024240 (0.0242)	-4.945211 (0.0000)	I(1)
lgdp	-0.476158 (0.8833)	-1.861266 (0.6508)	1.013117 (0.9144)	-5.191015 (0.0002)	-5.118267 (0.0013)	-5.100105 (0.0000)	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

* تم إجراء الاختبار عند مستوى الدلالة 10%، 5%، 1%.

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن كل من السلسلتين غير مستقرتين في المستوى أي إن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين بعد إجراء الفروق الأولى سواء بقاطع أم بقاطع واتجاه عام، أي رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) وهي استقرار المتغيرات عبر الزمن.

2-4 اختبار عدد التباطؤ الزمني لنموذج Var:

لا اعتماد نموذج الانحدار الذاتي VAR فإنه أولاً يجب تحديد العدد الأمثل لعدد التباطؤ الزمني وذلك من خلال المعايير الإحصائية، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (03) يوضح ذلك:

جدول رقم 03: درجة التأخر المعتمدة في نموذج الدراسة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
3.603525*	3.681414*	3.581936	0.123234	NA	-35.61033	0
3.969105	4.202772	3.904337	0.170763	1.053918	-34.99554	1
4.120063	4.509508	4.012116	0.193012	4.370774	-32.12722	2
3.642146	4.187369	3.491021*	0.118627*	12.62867*	-22.65572	3
3.979412	4.680412	3.785107	0.169933	1.042392	-21.74363	4
4.037317	4.894096	3.799834	0.193040	3.662258	-17.89826	5
4.087867	5.100424	3.807205	0.234359	2.988649	-13.97566	6
4.141206	5.309541	3.817366	0.322384	2.224749	-10.08235	7

المصدر: مخرجات برنامج Eviews
من خلال الجدول نلاحظ أن درجة التأخير والتي تحقق أقل قيمة بالنسبة للمعايير هي (P=3)، من أجل هذا التباطؤ نلاحظ أنه توجد بعض المعلمات الدالة ($t\text{-student} > 2$) مما يوحي بأن نتائج VAR سوف تكون مبنية على ديناميكية مقبولة.

3-4 اختبار السببية لفرانجر (Granger Causality Test)

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ بمتغير آخر، ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها والجدول رقم (04) يوضح ذلك، ومن خلال هذا الاختبار تم تحديد اتجاه السببية كما يلي:

جدول رقم 04: اختبار فرانجر (Granger)

القرار	الاحتمال (%)	F الإحصائية	الفرضية الصفرية
عدم وجود السببية	0.7458	1.229951	lfdi لا يسبب lgdp
عدم جود السببية	0.9599	0.300777	lgdp لا يسبب lfdi

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

يتبين من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (04) تباين حالة عدم وجود علاقة سببية بين متغيري الدراسة، علماً أنه يتم تحديد السببية من عدمها بالاعتماد على الاحتمال وإحصائية فيشر، قد تكون العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام علاقة غير مباشرة لذلك لم تظهر أي علاقة سببية من خلال اختبار فرانجر.

4-4 معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وتحليل التباين

1-4-4 معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة في الدراسة

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لفترات التباطؤ المحددة والمعادلة التالية توضح ذلك.

$$D(\text{LFDI}) = 0.033480 * D(\text{LFDI}(-1)) + 0.009648 * D(\text{LFDI}(-2)) - 0.565942 * D(\text{LFDI}(-3)) + 0.262466 * D(\text{LGDP}(-1)) +$$

(0.8646) (0.9610) (0.0065) (0.9577)

$$2.455897 * D(\text{LGDP}(-2)) - 0.997921 * D(\text{LGDP}(-3)) + 0.241195$$

(0.7481) (0.8353) (0.6125)

R-squared= 0.32 D-W=2.01 N=27

$$D(\text{LGDP}) = 0.005312 * D(\text{LFDI}(-1)) + 0.002960 * D(\text{LFDI}(-2)) - 0.0066204 * D(\text{LFDI}(-3)) + 0.006317 * D(\text{LGDP}(-1)) +$$

(0.5573) (0.7445) (0.4962) (0.9779)

$$0.045379 * D(\text{LGDP}(-2)) + 0.432328 * D(\text{LGDP}(-3)) + 0.019555$$

(0.8384) (0.0563) (0.5643)

R-squared= 0.20 D-W=1.72 N=28

من خلال المعادلتين نلاحظ ما يلي:

- صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف من خلال المعادلة ب 3 تأخيرات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة t يعرف ويتأثر بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الثلاث سنوات السابقة (t-3)؛
- وجود علاقة عكسية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقيمتها المؤخرة ب 3 سنوات ويعني ذلك انه في حالة ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة ما فتوقع ان ينخفض هذا الارتفاع في السنة الثالثة؛
- أما من الناحية الإحصائية نلاحظ أن قيمة معامل التحديد منخفضة وهو ما يفسر عدم شدة العلاقة بين المتغير (Fdi) والمتغير (GDP).

2-4-4 تحليل مكونات التباين

يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منهما على بعضهما البعض من خلال تحديد مقدار التنبؤ لكل متغير، ومقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، والجدول رقم (05) يوضح تحليل التباين للنموذج محل الدراسة.

الجدول رقم 05 : جدول تحليل التباين للنموذج

Variance Decomposition of D(LFDI):			
D(LGDP)	D(LFDI)	S.E.	Period
0.000000	100.0000	3.185671	1
0.011927	99.98807	3.187650	2
1.049561	98.95044	3.204564	3
0.921716	99.07828	3.657762	4
0.920869	99.07913	3.659603	5

0.934111	99.06589	3.661378	6
0.868802	99.13120	3.797165	7
0.868466	99.13153	3.798368	8
0.923036	99.07696	3.800287	9
0.909491	99.09051	3.840841	10

Variance Decomposition of D(LGDP):

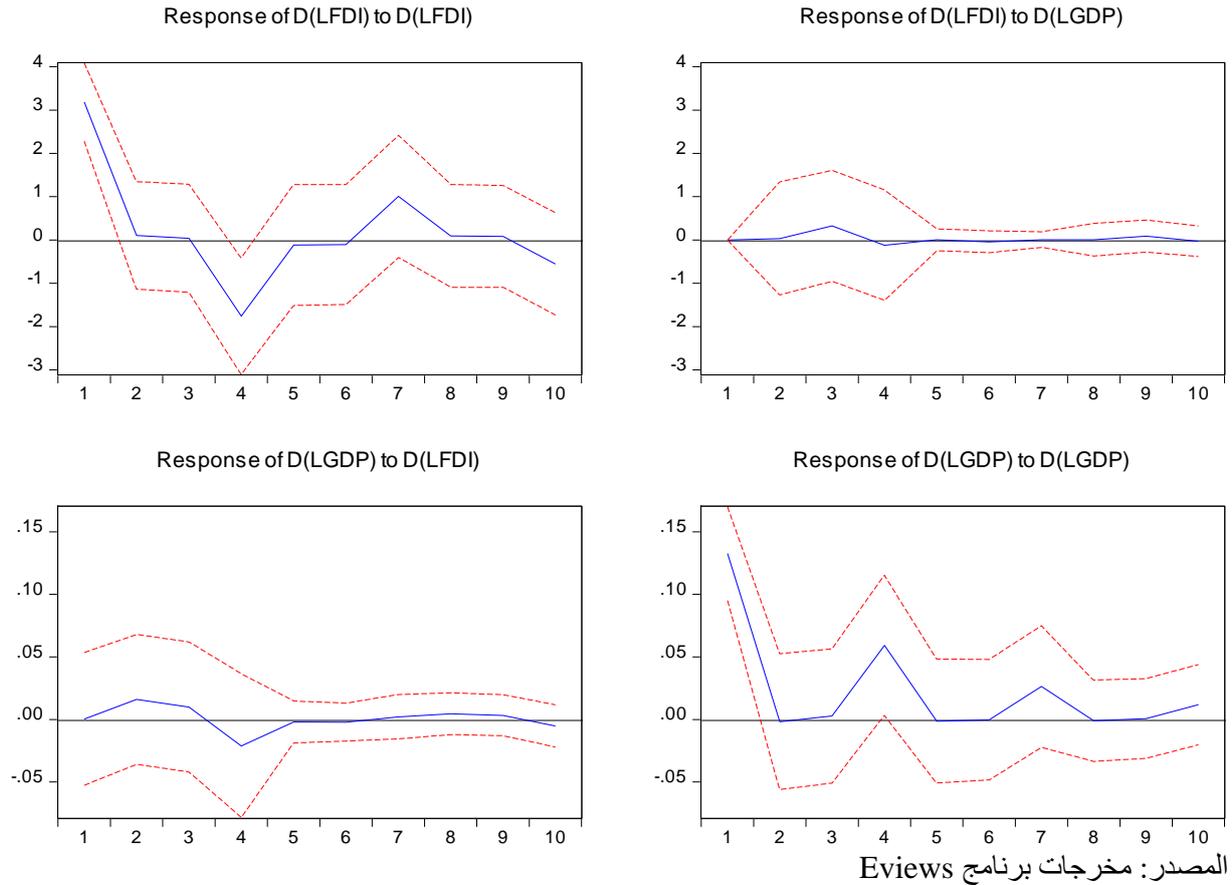
D(LGDP)	D(LFDI)	S.E.	Period
99.99927	0.000728	0.132637	1
98.57180	1.428204	0.133605	2
98.03186	1.968144	0.134001	3
96.35815	3.641848	0.148008	4
96.34012	3.659879	0.148028	5
96.31844	3.681564	0.148045	6
96.41275	3.587254	0.150380	7
96.32397	3.676027	0.150453	8
96.27915	3.720848	0.150490	9
96.18388	3.816119	0.151044	10

المصدر: مخرجات برنامج Eviews
من خلال الجدول نلاحظ أن تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الخام شبه منعدم جدا فهو لا يتجاوز 1%، كما أن تأثير الناتج المحلي الخام ضعيف كذلك إذ أن تأثيره لا يتجاوز 3.81% على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن قيمتها ترتفع تدريجيا مما يؤكد أن نتائجها تظهر على المدى الطويل في التأثير على صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما نلاحظ أن هذه النتائج موافقة ومدعمة لنتائج اختبار السببية حسب Granger.

3-4-4 أثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية

يعنى هذا الاختبار بتتبع مسار الزمن للمتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: استجابة صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لصدمات الناتج الداخلي الخام

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن استجابة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج الداخلي الخام تكون ضئيلة جدا خاصة إذا ربطنا تحليلها بنتائج تحليل السببية لفرانجر.

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها تبين أن تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر هو تحرك غير خطي لأن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يعرف ذلك الاستقرار المطلوب الذي كان بطبيعة الحال نتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، لذلك ظهرت تلك التذبذبات في النموذج والتي يمكن تفسيرها اقتصاديا بأنها تخوفات المستثمر الأجنبي من الدخول والاستثمار في البلاد الجزائرية أو بالأحرى التوسع في استثماراته التي كان قد انطلق فيها، وتارة أخرى تلك الانسحابات التي كانت تحدث من طرف المستثمر الأجنبي. أما إن أردنا تفسير علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر فيمكن القول بأن الجزائر بلد متفتح على الاقتصاد العالمي وبالتالي النمو في الاقتصاد الجزائري مرتبط بتلك التعاملات في إطار الاقتصاد الدولي. والجزائر بلد غني بالثروات الطبيعية كالبترول والغاز، ولأسباب ضعف الخبرة والتقنية في ميدان المحروقات ما على الجزائر إلا الاستعانة بالخبرة الأجنبية في هذا الميدان وبالتالي فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي. وكنتيجة نقول إن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير بل تتضح العلاقة بينهما في المدى البعيد وهذا ما فسره نموذج VAR الذي قمنا بتقديره.

5- خاتمة

من خلال هذه الدراسة اتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من بين الأنشطة الاقتصادية التي شهد تقدما ملحوظا حظيت باهتمام الاقتصاديين في الماضي والحاضر في معظم الدول وذلك للدور الذي يمكن أن يلعبه لتأثيره على النمو الاقتصادي المستدام خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية التالية، وتغير الفكرة السائدة في الستينات

والسبعينات من القرن العشرين، والتي اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر عائقا للتنمية المستدامة، حيث أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا فعال في النشاط الاقتصادي وعلى مسار التنمية الشاملة في أي بلد. وفي هذا الإطار سعت الجزائر كباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإقامة مشاريع تنموية، خصوصا بعد قيامها بعدة إصلاحات والتي شملت الجانب الاقتصادي والسياسي والتنظيمي، والتي كان الهدف منها تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر. ومن خلال دراستنا لهذه الإشكالية توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير، قد يكون التفسير المحتمل لضعف أو غياب العلاقة بينهما في الاقتصاد الجزائري مرده إلى ثلاثة أسباب رئيسية: طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى الحركية العالية لرأس المال الدولي. ومنه نقترح على مسؤولي السياسة الاقتصادية ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك بتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة في البنية التحتية، وفي القطاع الإنتاجي من السلع والخدمات، من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري ومواكبة الاقتصاديات المتقدمة، خاصة وأن الجزائر تعيش حاليا أزمة مالية غير مسبوقه.

المراجع:

1. ج. سرمد موكب، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، 2002، ص ص 245-247.
2. ع ر ح. حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان (الأردن)، 2014، ص 32.
3. UNCTAD (World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development), Geneva and New York, 1999, p 465.
4. UNCTAD (World Investment Report 2004: the Shift towards Services), Geneva and New York, 2004, p 345.
5. ع س. ابو حقف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 48.
6. أ. هدروق، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد (حالة الجزائر 1970_2012)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 02، الجزائر 2004، ص 86.
7. أ. هدروق، نفس المرجع، ص 86.
8. ع ح. عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية الاسكندرية (مصر)، 2008، ص 185.
9. ب. مصباح، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة _حالة الجزائر_ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2006/2005، ص 90.
10. م ع الزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 73.
11. م. ميهوب، دراسات قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر، 2016-2017، ص 26.
12. ج. خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة، ص 5. www.alukah.net
13. م. ميهوب، دراسات قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر، 2016-2017، ص 29.
14. james d hamilton, time series analasis, united kingdom, rpincton university press, 1994, p:258